الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«المشتركة»: ترسية مناقصة بـ 108 ملايين دينار

أفادت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات «المشتركة» بترسية المناقصة الخاصة بإنشاء وإنجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الجزء الغربي من الطريق الدائري الخامس، التابعة لوزارة الأشغال العامة، بصفتها وكيلا عن شركة China First Highway Engineering بقيمة 108,8 ملايين دينار وبمدة تنفيذ قدرها 1400 يوم.

النفط والاتصالات وشركات الاستثمار أكبر الخاسرين منذ بداية 2015

خسائر قطاعات البورصة تصل لـ 32٪

شريف حمدي

منيت جميع قطاعات البورصة الكويتية بخسائر متفاوتة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية فترة الـ 10 أشهر الأولى من العام الحالي، باستثناء قطاع وحيد هو السلع الاستهلاكية.

وأظهرت احصائية أعدتها «الأنباء» بناء على تقرير لشركة «كامكو» حول أداء سوق الكويت للأوراق المالية أن الخسائر كبيرة على مستوى القطاعات المهمة.. وكانت الخسائر لكل قطاع كالتالي:

• جاء «النفط والغاز» في صدارة القطاعات الخاسرة في سوق الأسهم الكويتية خلال العام الحالي بنسبة 32٪، حيث تأثرت الشركات العاملة في هذا المجال الحيوي بانخفاض اسعار النفط في السوق العالمي بنسبة تصل إلى 60٪ تقريبا من أعلى سعر بلغه برميل النفط في العام الماضي وهو 115 دولارا للبرميل، نظرا لأن هذه الشركات تعتمد على عقود نفطية في الداخل والخارج، وعندما انخفضت الاسعار انعكس ذلك سلبيا على هذه الشركات العاملة بالقطاع.

• جاء قطاع الاتصالات بالمرتبة الثانية من حيث الخسائر بنسبة 22٪، وذلك على إثر انكماش أرباح الشركات العاملة في القطاع جراء انخفاض الايرادات بسبب التطبيقات المجانية، وظهر من خلال نتائج بعض شركات الاتصالات سواء بالكويت أو في الاسواق الخليجية التي اعلنت عن نتائجها في التسعة أشهر تراجع لافت في الأرباح، فعلى سبيل المثال تراجعت أرباح «زين» بـ 27٪ عن ذات الفترة من 2014، كما تراجعت أرباح «أوريدو» بنسبة 39٪، بينما لم تعلن «قيفا» نتائجها حتى الآن.

• حل قطاع الخدمات المالية ثالثا من حيث الخسائر بنسبة 19٪، على وقع استمرار ضعف أداء عدد ليس بالقليل من الشركات الاستثمارية المدرجة بالقطاع رغم مرور نحو 7 سنوات على ظهور تداعيات الأزمة المالية، ويرجح أن يكون سبب خسائر القطاع هو المخاوف من عدم تحقيق نتائج مالية ايجابية لفترة الـ 9 أشهر كما في العام الماضي خاصة أن أغلب الشركات الاستثمارية التي حققت ارباحا في العام الماضي اعتمدت بشكل مباشر على بيع أصول لسداد مديونيات بلغت قيمتها نحو 350 مليون دينار، وهو أمر لن يتكرر في العام الحالي، كما أن نحو 70٪ من أصول هذه الشركات عبارة عن أسهم مدرجة بالبورصة التي تعيش وضعا سيئا لا يخفى على أحد.

• في المرتبة الرابعة جاء قطاع «الصناعية» الذي يضم الشركات العاملة في المجال الصناعي، وذلك بخسائر قريبة من 10٪ من بداية السنة، في حين جاءت تراجعات أغلب قطاعات السوق في حدود 8٪ تقريبا مثل «البنوك» و«العقار» و«التكنولوجيا» و«التأمين» و«المواد الأساسية».

البنوك والعقار والتأمين متماسكة نسبياً

19 ٪ تراجع قطاع الاستثمار وسط توقعات بنتائج سلبية في 9 أشهر

بنمو 24٪.. و63 فلساً ربحية السهم

«الخليج للتأمين»: 11 مليون دينار أرباح 9 أشهر

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 11,2 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع صافي ربح بقيمة 9,1 ملايين دينار في نفس الفترة من العام الماضي وذلك بزيادة قدرها 2,1مليون دينار مما يعكس نموا بأرقام مزدوجة تصل الى 23,8٪ وبربحية 62,67 فلسا للسهم.

وحققت المجموعة صافي ربح بقيمة 3,7 ملايين دينار في الربع الثالث من العام الحالي (الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2015) بما يمثل نموا بأرقام مزدوجة وبنسبة 24,4٪ بالمقارنة مع صافي ربح بقيمة 3 ملايين دينار في الربع الثالث من العام الماضي.

كما ارتفعت حقوق المساهمين لتصل الى 86,1 مليون دينار في 2015/09/30 بزيادة قدرها 5,6 ملايين دينار ونسبتها 6,9٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، بينما بلغت القيمة الدفترية للسهم في نهاية الربع الثالث من العام الحالي 480 فلس مقارنة مع 448 فلسا في 2014/09/30.

وبلغت قيمة الأقساط المكتتبة 144,8 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من العام الحالي بزيادة نسبتها 5,8٪ بالمقارنة مع 137,0مليون دينار عن الثلاثة ارباع الاولى من العام السابق.

وتدعيما لأعمال المجموعة التشغيلية وحقوق حملة وثائقها فقد تم زيادة صافي الاحتياطيات الفنية للشركة من 106,8 ملايين دينار كما في 2014/12/31 الى 119,3 مليون دينار في 2015/09/30 أي بزيادة نسبتها 11,7٪ وهو ما يعزز قدره الشركة على تحمل المخاطر الطارئة التي قد تطرأ في المستقبل.

وارتفع اجمالي الأصول في الربع الثالث من عام 2015 ليصل الى 381,7 مليون دينار بزيادة قدرها 34,5 مليون دينار وبزيادة نسبتها 9,9٪ عن السنة المنتهية في 2014/12/31.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج للتأمين خالد الحسن: «تعكس نتائج التسعة أشهر من العام الحالي النمو المتواصل للمجموعة وقدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها وسعيها المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائها في جميع لأسواق التي نتواجد فيها من خلال استراتيجيين الهادفة الى التوسع الاقليمي وزيادة صحتن السوقية محليا واقليميا».

وأضاف: «لقد تحققت هذه الانجازات بفضل الدعم المستمر من العملاء الكرام وثقتهم بادارة المجموعة وخدماتها وبفضل دعم المساهمين الكرام وتفاني واخلاص موظفي الشركة والذين نتقدم لهم جميعا بوافر الشكر والتقدير».

خالد الحسن

الحسن: النتائج تعكس النمو المتواصل للمجموعة

3,7 ملايين دينار أرباح الربع الثالث بنمو 24,4٪

الكويت تخطط لإضافة 17 ألف ميغاوات إلى شبكة الطاقة بحلول 2030

65 مليار دولار حجم عقود الطاقة بالمنطقة

تم الاتفاق على عقود كبرى للطاقة بقيمة تزيد على 65 مليار دولار على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، في الفترة بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015، وذلك وفقا لتقرير «الطاقة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2016»ـ وهو أحدث تقارير معلومات السوق الصادر عن قسم ميد انسايت (MEED Insight).

وقال التقرير أن دول الخليج حظيت بأكثر من 22٪ من تلك العقود، ولتلبية الطلب المتوقع، حيث وضعت الحكومة الكويتية برنامجا لاضافة 17100 ميغاوات الى طاقة التوليد لديها بحلول 2030، على أن تشتري وزارة الكهرباء والماء نحو 4500 ميغاوات بشكل مباشر، بينما سيتم توفير نحو 8400 ميجاوات من خلال الشراكات مع القطاع الخاص.

وفي هذا الاطار، أوضح كاتب التقرير أندرو روسكو، محرر في قسم الطاقة والمياه في شركة ميد MEED: انه «على الرغم من أن العديد من الحكومات قد اتخذت خطوات لاصلاح الدعم، في محاولة منها للحد من الاستهلاك في أعقاب هبوط أسعار النفط وارتفاع فواتير الدعم، الا أنه لا يمكن التراخي في دعم بناء قدرات جديدة لمواجهة الطلب الاضافي واستعادة هوامش الاحتياطي الى 15٪ على الأقل».

وأكد روسكو ضرورة رفع القدرة التوليدية المركبة في الأربعة عشر دولة التي تناولها التحليل الى 143,221 ميجاوات بحلول 2020، حسبما أشارت التحليلات، أي ما يعادل زيادة بنسبة 50٪ عن المستوى الحالي لتلبية الطلب المتوقع.

وتضم العوامل الرئيسية التي تدعم زيادة الطلب على الطاقة، النمو الصناعي المتزايد والزيادة السكانية وزيادة المساكن، بالاضافة الى الاستثمارات اللازمة للبنية التحتية الأساسية في مختلف القطاعات. وقد بلغ متوسط نمو ذروة الطلب 8,4٪ عام 2014 في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين ارتفع قليلا الى أكثر من 9٪ في جميع دول والشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وفي حين تحتاج السعودية والكويت الى قدرة اضافية تقدر بـ 20,239 ميغاوات و5,758 ميغاوات على التوالي، فان المتطلبات الفعلية لبناء محطات توليد جديدة ستكون أكثر من ذلك بكثير بسبب الحاجة الى استبدال أو تطوير الوحدات القائمة نظرا لتقادمها.

وعلق روسكو قائلا: «سيكمن أحد التحديات الرئيسية في تأمين التمويل لتغطية الاستثمارات الضخمة اللازمة لرفع القدرة بحلول 2022.

وتخطط الكويت لدمج الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة لديها، بالاضافة الى العمل على مشروع مستقل ضخم للمياه والطاقة.

ويضيف روسكو: «سيخلد عام 2015 دوما في ذاكرتنا باعتباره العام الذي شهد أخيرا بروز دور مصادر الطاقة المتجددة على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

الكويت بحاجة الى قدرة اضافية من الطاقة واستبدال الوحدات القديمة

8,4٪ نمو الطلب على الطاقة بدول الخليج خلال 2014

«هيئة الأسواق» وافقت على انسحاب «النوادي» من البورصة

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن هيئة أسواق المال أفادته بموافقتها على طلب شركة النوادي القابضة بالانسحاب الاختياري من البورصة.

وأوضحت إدارة السوق في بيان نشر على الموقع الرسمي أمس أن أسهم الشركة الحرة القابلة للتداول تشكل نسبة وقدرها 40,5٪ من إجمالي الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وبناء على هذه الموافقة، يتعين على شركة «النوادي» الالتزام بالإجراءات الواردة في الباب الثامن من نظام إدراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الأوراق المالية. وكانت الشركة قد حصلت على موافقة عموميتها غير العادية (المؤجلة) بشأن التوصية بالانسحاب الاختياري في اجتماعها الذي انعقد 1 سبتمبر 2015، مبينة أن التفكير في الانسحاب من السوق الكويتي يعود لعدة أسباب، منها تراجع حجم السيولة بالبورصة، وهبوط القيمة السوقية، وضعف مستوى التداول على أسهم الشركة.

51,5 مليون ليلة فندقية مقضّاة بالإمارات خلال 2015

قطاع الضيافة بات أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي

تشير التوقعات إلى أن العدد الإجمالي لليالي الفندقية المقضاة في الإمارات سيصل إلى 51,5 مليون ليلة بحلول نهاية العام الحالي، بنمو 5,7٪ مقارنة بالعام 2014.

ووفقا لتقرير مؤسسة «بيزنس مونيتور إنترناشيونال» للأبحاث، فمن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي على مدى السنوات الثلاث القادمة بمعدل نمو يتراوح بين 4 و5,5٪.

وجاء في التقرير أن متوسط طول فترات الإقامة في فنادق الامارات خلال 2015 سيبلغ 3,3 ليال، مع توقعات بأن يرتفع إلى 3,4 ليال خلال السنوات الثلاث المقبلة، وأن يصل متوسط الإشغال في الفنادق إلى 72,7٪ بنهاية 2015.

ووفقا للمديرين التنفيذيين في شركة داماك العقارية، أحد أكبر مشغلي الشقق الفندقية الفاخرة في المنطقة، فإن قطاع السياحة والضيافة يمثل الآن أحد أهم محركات الاقتصاد الإماراتي.

وافتتحت داماك العقارية خلال 16 شهرا فقط 5 أبراج للشقق الفندقية، والتي تضم مجتمعة نحو 1500 وحدة سكنية، فضلا عن 10 آلاف وحدة قيد التطوير، من المتوقع أن يتم تسليمها بالكامل بحلول 2020، الأمر الذي سيعزز من مكانة الشركة كأحد أكبر مشغلي ومطوري الشقق الفندقية في المنطقة.

وأكد نائب رئيس أول في داماك العقارية نايل ماكلوغلين أن قطاع الضيافة يمثل عاملا رئيسيا في دفع عجلة تنمية الاقتصاد الإماراتي، وذلك مع تحقيق نمو إجمالي بلغ 10٪ في النصف الأول من هذا العام، مشيرا إلى أن مشاريع داماك العقارية من الفنادق والشقق الفندقية توفر حلولا عملية ومريحة للمسافرين من الأفراد أو العائلات الذين يزورون مدينة دبي للترفيه أو الأعمال.

ووفقا لأحدث التقارير الصادرة عن شركة الأبحاث «يوروموتيتور إنترناشيونال»، فإن قطاع الضيافة في الإمارات يعد بمستقبل إيجابي مع توقع بلوغ عائدات الفنادق هذا العام إلى 26,8 مليار درهم إماراتي، والمتوقع نموه إلى 40 مليار درهم في العام 2019.

كما أنه من المتوقع أن ترتفع أرقام السياحة الوافدة إلى أكثر من الضعف وصولا إلى العام 2020، وبلوغ عدد زوار الإمارة إلى أكثر من 25 مليون زائر سنويا بحلول موعد افتتاح معرض «إكسبو 2020».

وكانت شركة داماك العقارية قد افتتحت أولى شققها الفندقية الراقية متكاملة الخدمات في ديسمبر 2013، عقب استكمال مشروع «داماك ميزون دبي مول ستريت»، المكون من 50 طابقا والذي يضم 355 وحدة سكنية ويطل على برج خليفة ودبي مول. ومن المقرر أن تفتتح الشركة فندقين آخرين في منطقة البرج في العام 2016، وهما «داماك ميزون ذا ديستنكشن»، و«داماك ميزون أبر كرست».

وقد أتمت داماك العقارية تسليم ما يقارب 14,375 وحدة سكنية، وبلغ عدد وحداتها السكنية حتى تاريخ 30 يونيو 2015 ما يزيد على 37,000 وحدة في مراحل متفاوتة من التخطيط والإنشاء.